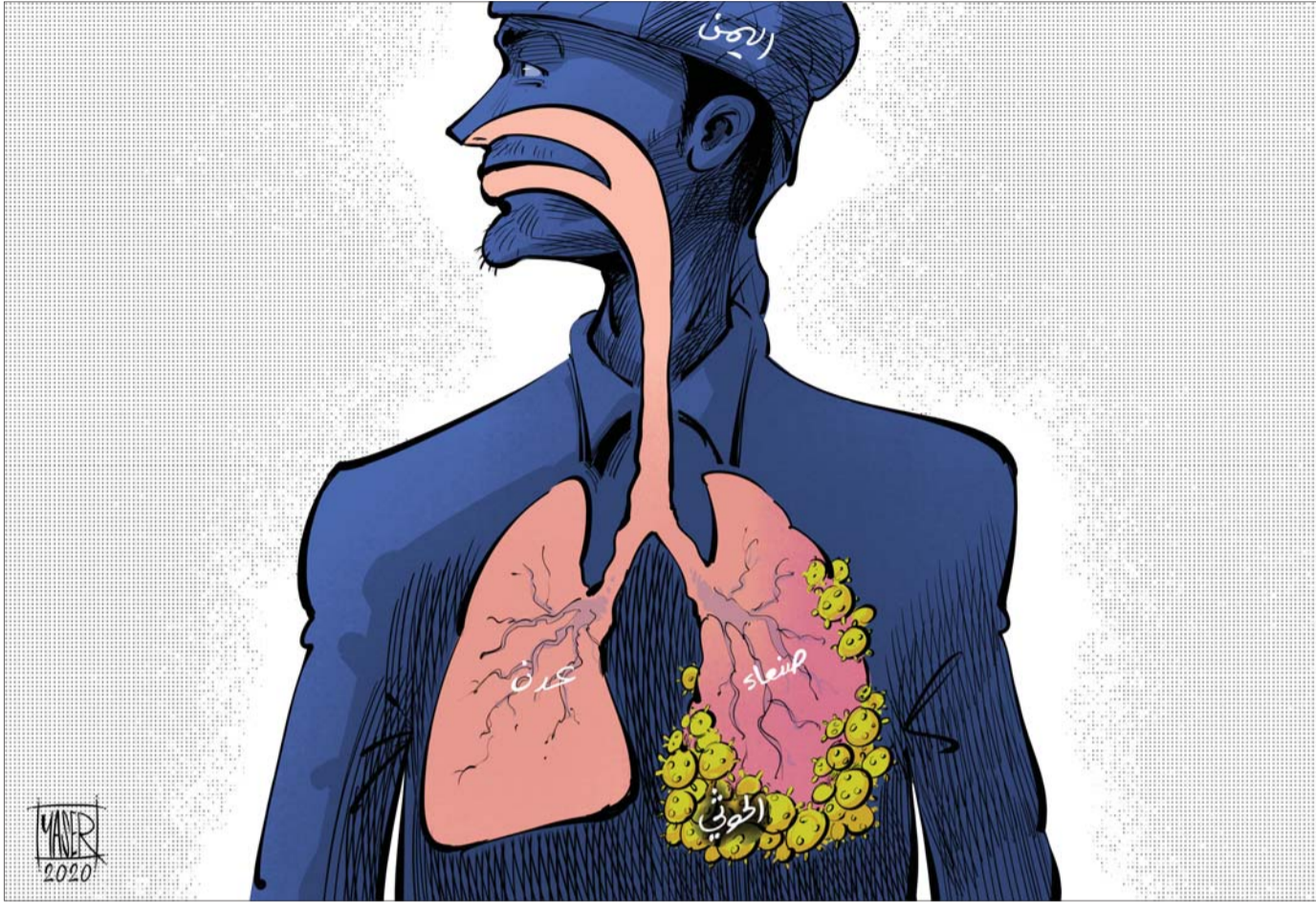


استمرار الحرب ضرورة عند الحوثيين



معددا، ولهذا طلبت منهم الادعاء باستهداف المنشآت النفطية في بقيق، رغم أن الجميع يعلم أن الصواريخ انطلقت من الشمال، وحاول الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله في خطابه مرارا التأكيد على أن القدرات الحوثية كبيرة، وأنهم لا يتلقون مساعدات وتدريبا من الحرس الثوري أو من حزب الله.

ما يجري في اليمن يرتبط بالمركز في طهران، كما في بغداد ودمشق وبيروت، والمركز اليوم أقرب إلى الحرس الثوري منه لحكومة حسن روحاني، ويأتي إعلان واشنطن مكافأة قدرها 15 مليون دولار لمن يبلغي بمعلومات عن شبكات الحرس الثوري في اليمن، ضمن تطور إستراتيجية أميركية شاملة لإخضاع إيران، عبر عقوبات اقتصادية وتصد عسكري للأزعر.

طبية وأدوية للحوثيين عبر المنظمات الدولية فإن التنظيم سيقبها على الأرجح لعناصر ميليشياته، علما بأن السعودية قدمت مؤخرا 25 مليون دولار دعما للحكومة اليمنية في تصديها لوباء كورونا، تضاف لـ500 مليون دولار قدمت هذا العام لدعم خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن.

كما أن وقف إطلاق النار الذي أعلنه التحالف العربي يؤكد أن الحوثيين هم الراغبون في استمرار المعركة، لأن الحل السياسي المنطقي الذي يحترم أوزان المكونات اليمنية لن يكون مجديا لهم، واعتقد أن التجربة الأخيرة باستهداف المملكة بالصواريخ، حملت أيضا ردا مناسباً على الحوثيين داخل صنعاء والتي لم يستهدفها التحالف منذ أشهر.

يريد الإيرانيون ورقة اليمن أن تكون أكبر، حتى يكون التفاوض عليها

وبالتأكيد فإن إفضال فوز ترامب هدف رئيسي منذ إعلانه الخروج من الاتفاق النووي، وربما قبل ذلك حين جعل زيارته الخارجية الأولى للرياض، فقامت إيران بإطلاق صواريخ من اليمن نحو العاصمة الرياض، فكانت هذه رسالة طهران عن اليمن.

ولكن إستراتيجية إسقاط ترامب تأثرت بعاملين. الأول فقشي فايروس كورونا، والآخر اغتيال قاسم سليمان، الذي يعتبر بالنسبة لإيران تغييرا في قواعد الاشتباك، ومنه بدأت في مسلسل استهداف القواعد الأميركية وإصابة وقتل جنود في التحالف الدولي.

ففي اليمن يتمنى الحوثيون انتشار كورونا حتى تمارس ضغطا لفتح المطار بإدعاء الحاجة لمستلزمات طبية، بينما لا يتوقع أن يصل ذلك عبر طهران ماهان الإيراني، وإذا ما وصلت أجهزة

الحقيقية، بل إن الرئيس حسن روحاني عبر عن أنه حتى لو مات مليوناً شخص في إيران فإننا لا نعطل البلد اقتصاديا. معركة إيران الحقيقية هي الأحكام على العراق واليمن، وإذا ما فاز رئيس ديمقراطي في الانتخابات الأميركية القادمة، فإنه على الأرجح سيبارك هذا الاحتلال الإيراني، وسيرفع العقوبات مما يسهم في تمويل الأذرع لإتمام السيطرة على اليمن، وتنفيذ الحاضنة الشعبية لحزب الله في لبنان.

لذلك فإن فوز الرئيس دونالد ترامب بفترة رئاسية ثانية لا يعني إلا تراجع السهم مرة أخرى، والموافقة على ما لا ترغب فيه طهران، ولن يكون الاتفاق الجديد سانجا للطلب من إيران التوقف عن صنع سلاح لعشر سنوات، ولن يكون خاليا من وقف التدخلات الإيرانية في المنطقة.

”نطبق أقصى درجات ضبط النفس بقواعد الاشتباك مع حق الرد المشروع لحالات الدفاع عن النفس بالجيهاات“.

إنسانيا، الحوثيون لا يعينهم الشعب اليمني، هذا ما أثبتته التجارب السابقة ومنها سرقة أدوية الملايا التي تصل عبر ميناء الحديدة، لكي تبقى لعناصرهم إذا ما أصيب أحدهم بالمرض، رغم أن خطاب عبدالمك الحوثي الذي سبق احتلال العاصمة، كان يتحدث فيه عن الظلم الكبير الذي أوقعته الحكومة اليمنية على الشعب اليمني عبر رفعها لسعر المحروقات، لكن الرهان دائما على ذاكرة الأسماك.

منذ دخول الحوثيين العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، وإقرارهم باتفاق السلم والشراكة، والذي لم يلتزموا بما نص عليه في الشق العسكري، بالرغم من أنهم هم من صاغه، مرورا بمفاوضات الكويت الممتدة لعدة أشهر، ثم جولات جنيف، كان هناك حرص على شرعية وجودهم، الحوثيون لا يريدون في نهاية المطاف تمثيلا سياسيا يناسب حجمهم في نسج المكونات اليمنية، وطموحهم أقرب ما يكون لتنفيذ حكم الأسد، وهو حكم الأقلية العلوية في بلد متعدد أغلبية من السنة، وبالتالي كانت إطالة أمد المعركة أمرا إستراتيجيا، والتحالف مع علي عبدالله صالح ثم التخلص منه، كان هدفا تسهيل وصولهم للغاية النهائية.

ولعل الوثيقة التي نشرها الحوثيون قبل ثلاثة أيام توضح هذا الهدف بشكل نهائي، حيث أعلنوا عمّا سمي ”مقترح وثيقة الحل الشامل لإنهاء الحرب على الجمهورية اليمنية“، ولأول مرة لا يوقعون وثيقة تحت اسم ”انصار الله“، بل سموا أنفسهم ”الجمهورية اليمنية بصنعاء“، وعلى مستوى الطرف المقابل، لم يذكروا حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، أو حتى ”الجمهورية اليمنية بعدن“، بل اعتبروا أن مقترحهم للتفاوض مع المملكة العربية السعودية والتحالف العربي.

برز في الوثيقة الحرص الحوثي الشديد على إعادة فتح مطار صنعاء للطائرات الدولية، وهذا يظهر حرص الحرس الثوري على استغلال أزمة كورونا للضغط سياسيا من أجل إضلال المزيد من الخبراء والأسلحة للحوثيين، فأيران لا تعتبر كورونا معركةها

عبدالرحمن الطيري
كاتب سعودي

أعلن التحالف العربي لدعم الشرعية والجيش الوطني اليمني عن وقف لإطلاق النار في اليمن، على أن يدخل هذا الإجراء حيز التنفيذ الخميس الماضي، لمدة أسبوعين تكون قابلة للتمديد، بهدف تهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ دعوة المبعوث الخاص للأمم المتحدة للأمم المتحدة لليمن مارتن غريفيث لعقد اجتماع بين الحكومة الشرعية والحوثيين.

كان الهدف من هذا الإجراء هو بحث سبل وقف كامل لإطلاق النار، على أمل وجود فرصة في الجلوس إلى طاولة المفاوضات، والخروج بحل سياسي يمني - يعني، وليس حلا يشترط السيطرة الإيرانية على اليمن، وبالتالي يكون بمثابة حل يمني - حرس ثوري.

وقف إطلاق النار الذي أعلنه التحالف العربي يؤكد أن الحوثيين هم الراغبون في استمرار المعركة، لأن الحل السياسي المنطقي الذي يحترم أوزان المكونات اليمنية لن يكون مجديا لهم

كما أن هذا الطلب جاء ضمن الدعوة العامة للأمم المتحدة، من أجل إيقاف جميع النزاعات العسكرية في العالم، لأننا في مرحلة استثنائية، وتعامل مع جائحة مجهولة المعالم، أصابت حتى الآن ما يزيد عن مليوني إنسان حول العالم، فضلا عن أن الجبهة الماضي شهد أول حالة كورونا مؤكدة في ساحل حضرموت.

إلا أن الطرف الحوثي استمر في ممارسة الخروقات لوقف إطلاق النار، حيث بلغت 241 اختراقا في أول يومين من إعلان الهدنة، ولم يستجب التحالف لهذا الاستفزاز، حيث علق المتحدث باسم التحالف العقيد تركي المالكي

تحولات الأجندة التركية في المسألة السورية

بيد أن الخطوة الأهم في تحولات السياسة التركية كانت تمثلت بقيام تحالف أستانة الثلاثي عام 2017، الذي جمع تركيا (حليفة المعارضة) مع شريك النظام في قتل وتشريد السوريين وتدمير عمرائهم، أي إيران وروسيا، لاسيما أن ذلك التحالف نشأ بعد التدخل العسكري الروسي المباشر في الصراع السوري انطلاقا من سبتمبر 2015.

السياسة التي انتهجتها تركيا في الشأن السوري تبقى مثار جدل وخلاف، كما يفترض أن تظل في موقع النقد والمسألة، إذ أن تركيا تتحمل المسؤولية عن كل ما جرى بقدر النفوذ الذي تحتله

وفي الواقع فإن هذا التطور كشف ظهر الشعب السوري، وقسم ظهر المعارضة، التي باتت في جيرة من أمرها، أو مضطرة لمسيرة الخطوة التركية أو تغطيتها، وهو ما تبدى واضحا في موقفها المضطرب إزاء مفاوضات أستانة، التي أريد لها أن تكون بديلا لمفاوضات جنيف، وإزاء خطة المناطق منخفضة التصعيد التي أفضت إلى سقوط ”المناطق المحررة“، وانحسار نفوذ المعارضة.

هكذا، فإن السياسة التي انتهجتها تركيا في الشأن السوري تبقى مثار جدل وخلاف، كما يفترض أن تظل في موقع النقد والمسألة، إذ أن تركيا تتحمل المسؤولية عن كل ما جرى ويجري بقدر تلك الكفاءة أو ذلك النفوذ، الذي تحلته أو تمتلكه في هذا الشأن.

2019، وما يتبين اليوم في التطورات المتعلقة بإدب وما حولها. ويتضح من كل تلك الحملات العسكرية ذات الطابع التدخل في سوريا، أن تركيا تشغل على خلق منطقة نفوذ لها في الشمال السوري بموازاة حدودها الجنوبية، وعلى قطع أي تواصل بين مناطق التواجد الكردي، وإنهاء وجود قوات بي.إي.دي، أو قوات قسد، والتي تعتبرها امتدادا لحزب بي.كي.كي (حزب العمال الكردستاني - التركي)، باعتبار أن مثل ذلك الوجود قد يهدد وحدة الأراضي التركية، علما أن ذلك النهج أدى إلى خلق مسألة كردية في سوريا، لم تكن موجودة سابقا على تلك الدرجة، وهو ما أضر بإجماعات السوريين، الذين وجدوا أنفسهم وجهًا لوجه، لاسيما بعد مشاركة فصائل

عسكرية للمعارضة السورية في الحملات العسكرية التركية ضد المناطق الكردية. وباعتبار أن الشيء بالشيء يذكر، فإن إصرار تركيا على محاربة الإرهاب المتمثل في حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي - السوري) وقواته ”قسد“، باعتبارهما امتدادا لحزب العمال الكردستاني، لم يشمل محاربة جبهة النصرة أو هيئة تحرير الشام، المصنفة دوليا على أنها جزء من تنظيم القاعدة، وهو ما يثير الشكوك بشأن السياسة التركية، التي تفيد بالتسهيل لهذا التنظيم الإرهابي أو السكوت عنه في منطقة إدلب، تحت ناظرها وفي ظل وجود قواتها العسكرية، مع التذكير بأن تلك الجبهة لعبت دورا تخريبيا في الثورة السورية.

أيضا، فقد استخدمت تركيا قضية اللاجئين السوريين لإبتراز البلدان الأوروبية بتهديدها بسياسة الإغراق باللاجئين، سواء لاستدرا الم مساعدات المالية منها أو لتعزيز شروطها في مواجهة اشتراطاتهم على السياسة التركية، الداخلية والإقليمية.

بالحوول دون قيام كيان كردي في سوريا، وضمان أمن حدودها الجنوبية، وتعزيز نفوذها بين الأطراف الدولية والإقليمية المنخرطة بشأن تقرير مستقبل سوريا.

وفي التفاصيل فقد انتهجت تركيا سياسة قوامها دعم اتجاهات معينة، عسكرية - إسلامية، في المعارضة السورية على حساب أخرى، بحيث أن تلك السمة أثرت على الثورة السورية وتحكمت بمساراتها طوال المرحلة الماضية، إلى درجة أن معظم الفصائل العسكرية في الشمال باتت تبدو بمثابة امتدادا للسياسة التركية أو خراع لها في الشأن السوري، وهو ما تبين في عمليات درع الفرات عام 2015، وغصن الزيتون عام 2018، ونبع السلام عام

الحدث يدور اليوم عن 3 أو 4 ملايين)، منذ تفجر الصراع السوري إلى الآن؛ على الرغم من مغادرة مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى دول أخرى، لاسيما إلى أوروبا.

ثالثا، استنادها في ذلك إلى قوة سياسية وعسكرية واقتصادية، لكن تلك القوة لوحدها لم تكن كافية، إذ أن الخطاب السياسي التركي، المشوب بمسحة إسلامية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، سهل لفصائل المعارضة السورية أو غطى على توجهاتها المتساقطة مع السياسة التركية.

رابعا، بديهي أن دعم إيران للمحدود للنظام السوري، ومشاركتها في معاداة وفي واد إرادة السوريين للحرية والتغيير، ساعد في رفع



ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

ثمة عدد من الملاحظات أو الانتقادات، التي تتعلق بالسياسة التي انتهجتها تركيا إزاء الصراع السوري، الذي تفجر منذ تسعة أعوام، والتي اتسمت بالتدخل وبوضع الأجندات أو المصالح التركية، على رأس الأولويات والحسابات، على حساب مصالح الشعب السوري.

في هذا الشأن، قد يجدر التذكير بأن تركيا لعبت دورا أساسيا في إقامة الكيانات الأساسية السياسية الرسمية للمعارضة، وقد تمثل ذلك مثلا في تأسيس ”المجلس الوطني السوري“ في إسطنبول أواخر عام 2011، وفي ما بعد في تأسيس ”الائتلاف الوطني السوري“ (الدوحة، أواخر 2012)، علما أن الاثنان مقررهما في إسطنبول. وبالمثل فإن تركيا دعمت أو سهلت تشكيل فصائل معارضة عسكرية، ما جعل تلك الفصائل مدينة أو مرتبهة لها، وتعمل تبعا لأجنداتها وتوجهاتها، أكثر مما عملت لصالح الشعب السوري.

وتبعاً لما تقدم فقد كان لتركيا دور كبير في التحكم بالمسارين السياسي والعسكري للمعارضة السورية، وحتى بخطاباتها، التي غلب عليها طابع الخطاب الإسلامي، على حساب طابعها الوطني الديمقراطي. وفي المحصلة فقد تمكنت تركيا من تعزيز مكانتها في الصراع السوري بسبب مجموعة من العوامل، يمكن أهمها في الآتي:

أولا، تمتعها بأطول حدود لدولة جوار مع سوريا في الشمال بطول 820 كيلومترا، في حين أن العراق هو الدولة الثانية مع حدود بطول 600 كيلومتر. ثانيا، احتضانها للملايين من اللاجئين السوريين على أراضيها